

وكيف أنه شرط في رتبة الاجتهاد، ويعدّ فضائل النحو، ثم يعود للحديث عن إثبات القياس وضرورته في النحو.

فالقاعدة النحوية مهما بلغت من قوة فإنها لا يمكن - في أكثر الأحيان - أن تطرد اطراداً مطلقاً في جميع جزئياتها، ولكن ذلك ليس معناه أن نضع قاعدة أخرى على أساس ذلك الاستعمال الفذ، أو أن نخضعه للقاعدة المطردة برغم استئماله بالصورة المخالفة التي جاء عليها، وفي ذلك يذكر فرديناند دي سوسير أن القياس يميل إلى التنظيم ويجنح لأن يوجد المشتقات من حيث البنية والتصريف، ولكن هذه المشتقات غير منتظمة فيجانب KRanze و KRanz... إلخ توجد Salze, Salz, Tage, Tag .. إلخ. التي لسبب أو لأخر قد امتنعت عن القياس، ولذلك فلا يمكننا أن نقول سلفاً إلى أي مدى ستطرد محاكاة القاعدة أو أي الكلمات سوف تمهد لها السبيل»^(١).

ومن قبل نجد ابن السراج يقرر في أصوله «أنه ربما شد شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرّد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشد منه، هذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شد، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحانحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطة»^(٢).

مجمع الاتجاهات ومبعث النقود

إن ابن مالك له شخصيته المستقلة في الدراسات النحوية فهو لا ينتمي

(1) De Saussure (Ferdinand) Course in General Linguistics, p. 162.

Translated from the French by: wade Baiskin, philosophical Library, New York.

(٢) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٢٣٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ)